منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء والشباب هي مفتاح التنوع الاقتصادي والنمو

تونس، 12 سبتمبر (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – عقد مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 12 سبتمبر 2025 ورشة عمل لبناء القدرات بعنوان:

" استكشاف فرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ورشة عمل تدريبية لصالح الشركات الصغرى والمتوسطة التونسية والليبية بقيادة النساء والشباب "، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتجارة في ليبيا ووزارة الاقتصاد والتخطيط في تونس. ويختتم هذا الاجتماع سلسلة من التدريبات عبر الإنترنت التي نُظمت لصالح 35 شركة صغيرة ومتوسطة في ليبيا وتونس وتعاونيات تقودها نساء أو شباب.

وصرّحت وفاء العايدي، منسقة مشروع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا قائلةً: "يهدف برنامجنا إلى تزويد هذه الأعمال بالمهارات التي من شأنها تحسين قدرتها على الحصول على التمويل، واستخدام التقنيات الرقمية، والاستفادة القصوى من الآليات التي تعتمدها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فضلاً عن تطبيق الممارسات المستدامة، بهدف المساهمة في النمو الشامل وخلق المزيد من فرص العمل في ليبيا وتونس".

وتُعدّ الشركات الصغيرة والمتوسطة محرّك أساسي للتنمية الاقتصادية ومصدراً بالغ الأهمية لخلق فرص العمل في ليبيا وتونس. ومع ذلك، تواجه الكثير منها - لا سيما تلك التي تقودها نساء وشباب - تحديات عديدة تقلل بشكل كبير من قدرتها التنافسية وتعيق اندماجها في الأسواق الإقليمية والقارية، بما في ذلك في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتتفاقم هذه التأثيرات السلبية نتيجة الآثار المتزايدة لتغير المناخ.

وقالت رنا طه، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في تونس:" تشكّل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الركيزة الأساسية لاقتصاد كلٍّ من تونس وليبيا، حيث تمثّل أكثر من 95% من إجمالي الشركات الخاصة في البلدين. ومع ذلك، ما زالت الفجوة بين الجنسين كبيرة، إذ لا تتجاوز نسبة النساء صاحبات المؤسسات الصغرى والمتوسطة 12%، وغالباً في شركات ذات حجم معاملات محدود. وتُظهر الأبحاث أنّ تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكبر، وأن التمكين الاقتصادي للمرأة يوسّع قاعدة التنويع الاقتصادي ويُعزّز العدالة في توزيع الدخل من أجل ازدهار مشترك."

وأوضح عبد الله الجدي، ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة في ليبيا قائلاً: "على الرغم من التحديات الكبيرة التي يمر بها اقتصادنا الوطني، فإن هذا القطاع يضم عشرات الآلاف من المشروعات النشطة، ويسهم في تشغيل ما يقارب 45% من القوى العاملة خارج القطاع النفطي" وشدّد على أهمية تلك التدريبات، بحيث تعمل على تسهيل نقل المعرفة والتواصل وتبادل الخبرات.

وأُطلق مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعنوان " عمل ورشة الإفريقية القارية الحرة التجارة منطقة فرص استكشاف والشباب النساء بقيادة والليبية التونسية والمتوسطة الصغرى الشركات لصالح تدريبية " في البداية في المغرب، وتم توسيعه لاحقاً ليشمل موريتانيا وليبيا وتونس، بحيث يهدف إلى تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات بما يلزم من المعرفة والأدوات والشبكات للازدهار في بيئة اقتصادية تتسم بقدر متزايد من التنافسية والديناميكية.

وركّز التدريب على ثلاثة محاور رئيسية: الوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية، وتطوير المنتجات القابلة للتصدير؛ فضلاً عن الوصول إلى التمويل والإدارة المالية؛ وتعزيز الرقمنة والتكيف مع تغير المناخ.

وأشار طارق بوهلال، المدير العام للتعاون الإفريقي بوزارة الاقتصاد والتخطيط في تونس قائلاً: "يعدّ تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حالياً أولوية استراتيجية للقارة بأكملها. ولن يكون لهذا السوق المشترك أي فائدة كاملة إلا في حال تم تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة – التي تشكل الركيزة الأساسية لاقتصاداتنا – بكل ما يلزم للمشاركة فيه". وحذر طارق بوهلال قائلاً:" كل تأخير يقلل من الفرص المتاحة في أفريقيا في الاستفادة من إمكاناتها الديموغرافية والاقتصادية، في سياق شديد التنافسية".

ويتواءم المشروع كذلك مع أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 13 (العمل المناخي).